

ثمن الدم المراق

- تتمة المنشور في الصفحة ١ -

المطلوب نوع من النفقات الإضافية التي سببها الدمار الواسع في موقع القوة الدولية (٨٩٣٣١٩ دولاراً بالتحديد) وكلفة انتقال القوى ذاتها الى موقع آخر (٨٨٠٠٠٠ دولار).

لكن حسن نهم، مندوب لبنان الى تلك اللجنة، تدعمه المجموعة العربية، وقف معترضا على قيام المنظمة الدولية بتغطية هذه النفقات، لا حرصا على مالية الامم المتحدة (المتزايدة الضعف بسبب تكدؤ عدد من دول العالم اهمها الولايات المتحدة عن دفع المتأخرات المترتبة عليها للمنظمة)، انما لاحترام مبادئ الاسرة الدولية نفسها. وحجة لبنان في المسألة قوية؛ لماذا على المنظمة ان تدفع كلفة هذا الدمار اذا كانت قد تبنت تقرير مندوبها الذي يرضع بوضوح ناصع مسؤولية قصف موقع القوة الدولية على اسرائيل المتهمه بتدمير الموقع عن سابق قصد وتصميم؟ لذا رأى لبنان، والمجموعة العربية معه، ان على اسرائيل بمفردها ان تدفع للامم المتحدة جزءا ما اقترفته يداها.

ذهبت اللجنة المالية في هذا الاتجاه المنطقي، رغم اعتراض المندوب الاميركي الذي تحجج بان لا سابقة في الامم المتحدة ان تدفع دولة واحدة فاتورة عملية معينة من عمليات حفظ السلام في العالم. هي طبعاً ليست "رمانه"، هي مسألة "قلوب ملأه". فالبلغ الضحل لا يستاهل محابجة، انما طاقته الرمزية، وبالتالي السياسية، في غاية الاهمية. فلبنان يتنطق بالتقرير الذي كتبه مستشار الامين العام للشؤون العسكرية الميجر جنرال فان كايبن والذي رفعه بطرس بطرس غالي في حينه لمجلس الامن الدولي في رسالة مؤرخة في ١٩٩٦/٥/٧ جاء فيها آنذاك: "ان نسق سقوط القذائف في منطقة قانا يجعل من غير المرجح ان يكون قصف مجمع الامم المتحدة نتيجة اخطاء تقنية و/أو اجرائية". اما التقرير العسكري نفسه فقد جاء فيه (مادة ١٣ فقرة ج): "في اثناء عملية القصف، كان هناك تغيير ملموس في تركيز النيران من موقع مدفعية الماون الى مجمع الامم المتحدة". وجاء في الفقرة (و) ما يلي، "على النقيض من الانكارات المتكررة، كانت طائرنا هليكوبتر اسرائيليتان وطائرة موجمة من بعد في منطقة قانا عند القصف".

بكلام اوضح، كان القصف الاسرائيلي لموقع القوة الدولية متعمداً. وما ذكره تقرير الامم المتحدة بلغة عسكرية حذرة، قاله بوضوح اسرائيليون بعد انتهائهم العملية. بل ان الصحافة الاسرائيلية لمحت اكثر من مرة الى امكان تعمد بعض القطعات العسكرية بقصف الموقع وبالتصويب على الاهداف المدنية اللبنانية كي تحصل امور تلتطخ سمعة الحكومة العمالية وتؤدي لغشها في الانتخابات العامة بعد ذلك. وهذا ما حصل بالفعل اذ ارتدت عملية "عناقيد الضعب" على صاحبها وفشل شمعون بيريس بالاحتفاظ بنصه بعد العملية باسابيع قليلة.

واذا كان القصف متعمداً، فعلى الطرف الجاني ان يدفع ثمن جريمته. هذا هو منطق لبنان، وقد تفهمه عدد كاف من الحكومات الاخرى لكي تقرر لجنة المال والادارة ان تتجاوز الاعتراض الاميركي والاسرائيلي صبيحة يوم السبت الماضي مطالبة اسرائيل بدفع المبلغ المذكور، ومن المؤمل ان تعود الجمعية العمومية يوم الجمعة المقبل لتأكيد هذا القرار، الذي لو صدر، فهو لن يؤاسي اماً فقدت اطفالها، ولا بلدة اصيبت في قلبها والفؤاد، ولكنه سيشكل شهادة مشروعة على اصرار الاسرة الدولية على احترام منظماتها، وعلى حماية القوى العاملة تحت علمها. وعلى اصدار العقاب في حق من يعتدي عليها، ويقتل من يحتمي في احضانها. فالجريمة التي حصلت في قانا لم تكن بالصدفة، او قضاء وقدر، لكي تتوزع الدول الاعضاء في المنظمة تكاليف آثارها المادية. انما كانت عملاً يعاقب عليه القانون، اذا كان ما زال قانون في الغابة الموحشة التي اسمها النظام العالمي الجديد.

لكن الامر ما توقف عند هذا الحد. اذ جاء الرد الاميركي - الاسرائيلي بالتلويح بمعارضة واشنطن لتمديد فترة عمل القوة الدولية في جنوب لبنان، وهو اجراء يتوقع حصوله بعد حوالي الشهر من الان، وكان يتم اجمالاً بطريقة روتينية منذ تبني مجلس الامن الدولي للقرار ٤٢٥ سنة ١٩٧٨. بكلام اوضح: باتت واشنطن تهدد لبنان باستعمال حق النقض في مجلس الامن ضد تمديد مهمة الامم المتحدة في الجنوب لنصف سنة اخرى، في حال اصرار لبنان على عدم تمديد مسؤولية اسرائيل في جريمة قانا وكأنها تخاطبنا قائلة: ايها اللبنانيون، عليكم ان تختاروا: فإما ان تصفحوا عن جريمة قانا فتتفهموها وتقبلوا منها حادثة عابرة مر عليها الزمن، او تقبلوا بانتهاج مهمة القوة الدولية في جنوبكم وترضخوا لانسحابها. انه خيار صعب بين الذاكرة المؤلمة والمصلحة المباشرة.

ثمن الدم المراق

بقلم غسان سلامة

حين يتعلق الامر باسرائيل، فللكونغرس الاميركي وظليفة مؤلمة: رش الملح على الجرح. وجرحنا في قانا ما زال مفتوحاً لم يندمل ولا نريده ان يدخل طي النسيان، وهذا من حقنا. ولكن هل من حق الولايات المتحدة ان تستمتر بالقانون الدولي، وبكرامة الامم المتحدة، ناهيك بكرامة شهداء قانا؟ إن اكره ما يقرأه المرء هذه الايام في الصحافة العربية، هو "النق" الدائم، السخيف، بل المقرف من اندياز واشنطن الثابت ملصحة اسرائيل في فلسطين، وفي جنوب لبنان وعلى الجولان... بل في الدوحة حيث تريد واشنطن ان تكسر قرار قمة العرب في القاهرة بعقد "قمة اقتصادية" تتسلل اسرائيل من خلالها الى قلب جزيرة العرب والى منابع نفطهم. وكان الامتعاض العربي من ذلك الانحياز اصبح موضة مقيمة نعتقد اننا، بما، وبها فقط، نواجه ما امسى تبنياً مطلقاً في واشنطن للمواقف الاسرائيلية من كل شؤون المنطقة. لذا فان ما يلي ليس "نقاً" مضافاً، بل رواية لما هو حاصل اليوم في اروقة الامم المتحدة، علنا نعتبر.

في ١٢ ايار الماضي، تلقت لجنة المال والادارة في الامم المتحدة طلباً من الامين العام بتخصيص مبلغ ١,٧ مليون دولار بغية تغطية النفقات التي ترتبت على قوة حفظ السلام في جنوب لبنان من جراء قصف اسرائيل لموقع تلك القوة في قانا خلال عملية "عناقيد العنب" المشؤومة الذكر، وهو قصف ادى في حينه لسقوط اكثر من مئة شهيد في صفوف المدنيين اللبنانيين الذين كانوا اجأوا لذلك الموقع، معتقدين عن حسن نية ان جيش اسرائيل لن يجرؤ على تدنيس حرمة. لم يكن ذلك المبلغ الزهيد تعويضاً لنفوس الابرياء الذين سقطوا، فالطلب لم يكن لبنانياً، والدم البريء المراق يومها لا شأن له في المطلق، وبالتأكيد ليس هذا هو الثمن. انما المبلغ

- تتمة في الصفحة ١٩ -

الثلاثاء ١٠ حزيران ١٩٩٧

لقد خرجنا اذن من منطق التحايج على المبادئ الى مرحلة لي الخراع. ويشكل هذا الانتقال صورة جديدة عن اشكال التناقض المتزايد بين قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة التي ما زال فيها بعض من التنوع السياسي، وقرارات مجلس الامن حيث تختبئ اسرائيل وراء حق النقض الاميركي كي تحمي صيتها ومصالحها وكان واشنطن قد جبرت حق النقض هذا لاسرائيل في كل المسائل المتعلقة بمنطقتنا من العالم. فكلما تمكن عربي من ايصال صوته للجمعية العامة، انقض عليه مجلس الامن يمنعه من تحويل قضيته لقرار دولي.

ويمثل هذا التهديد ايضا صورة عن صور التحول الحاصل في استعمال القرارات الدولية، واسرائيل تسعى بجد وثبات لتهيئتها الواحد تلو الاخر وقد جاء اليوم دور القرار ٤٢٥. وقد احسن مندوب لبنان سمير مبارك بالقول ان تحميل اسرائيل مسؤولية تكاليف قصف الموقع الدولي، ما هو الا صورة من صور تمسك المنظمة الدولية بميثاقها وبقرارها بينما راحت واشنطن تستعمل تمسكها بالقرار المذكور للضغط على لبنان وفق منطق مفاده: "بسيفك اقتلك". وبيدفعنا هذا الاستعمال الاميركي الفج للقرار امام اسئلة جامد المسؤولون اللبنانيون كثيرا لتجنب التفكير بها. فما هي فائدتنا الحقيقية من التمسك المطلق بذلك القرار؟ ولقاء اي ثمن قد يرى لبنان نفسه مستعدا للتخلي عن اللجوء شبه الطفولي اليه؟ ما يعنيه ذلك القرار بعد تأليف اللجنة الدولية لمراقبة وقف النار في الجنوب، وهي لجنة رفضت اسرائيل واميركا ربطها بعمل القوة العاملة في الجنوب، وبروح القرار ٤٢٥ ونصه؟ كيف يمكن لبنان ان يوائم بين معطيات قد تبدو احيانا متناقضة كمثل الدعم الكامل للمقاومة، والالاح على التنسيق الكامل مع دمشق في مسألة النزاع العربي - الاسرائيلي، والتمسك (الكامل هو ايضا) بقرار صدر منذ عشرين عاما، لا علاقة له مباشرة لا باحتلال الجولان ولا بحرب ١٩٦٧ ولا يفرز لبنان عام ١٩٨٢ وبنشوء المقاومة خلاله، ولا بمؤتمر مدريد وبعملية التسوية المتعترفة منذ انعقاده؟ وبالتالي هل يسعى لبنان حقيقة الى تنفيذ القرار ٤٢٥ ام انه يكتفي بتكرار شبه ينفائي لذكره في كل مناسبة بينما هو يعامل القرار فعلا كصك ملكية يلوح به كلما كان ذلك ممكنا او ربما حتى كورقة تين يستر بها عجزا متزايدا عن التواجد السيد في المنطقة والعالم؟

يبقى الموضوع الاخطر طبعاً، وهو موقف واشنطن منا. قد يأتيك من يقول ان الخارجية الاميركية تفهم موقف لبنان، ولكنها عاجزة عن مواجهة الكونغرس ذي الاندفاع المحموم وغير المشروط نحو اسرائيل. وقد يكون ناصحونا بالذهاب نحو الكونغرس، وبالعامل من داخله لتقويم منطق المنحرف محقين، وعلينا مع العرب جميعاً ان نعمل طبعاً في هذا الاتجاه. ولكن حجة الكونغرس في مسألة قانا مثيرة لا للعجب فقط بل للاشمئزاز التام. فهذه المؤسسة المتطفلة على السياسة الخارجية كلما تعلق الامر باسرائيل، هي نفسها التي تدفع واشنطن الى ارغام العراق على اقتطاع جزء كبير من عائدات النفط المتأتية من القرار ٩٨٦ لتمويل نشاط الامم المتحدة نفسها في العراق. فالمليارات القليلة التي سمح للعراق بالحصول عليها من صادرات نفطه "لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي" تتناقص كي تحصل الامم المتحدة، قبل الطفل العراقي الجائع، وقبل المريض العراقي المقتدر لدواء، على المال الكافي لحاجات فرض العقوبات على ذلك البلد. ولا يبدو ان الكونغرس الاميركي مستعد للاعتراف بالتناقض الصارخ بين ارغامه الجاد والمطلق للعراق بدفع كل تكاليف عمليات الامم المتحدة الجارية على ارضه ناهيك عن التعويضات المتأتية عن غزوه للقوات، ورفضه التام لقرار يدعو اسرائيل لدفع مبلغ ضحل لا يتجاوز ١,٧ مليون دولار جراء قصف متعمد على قوات تابعة للمنظمة الدولية، بحجة ان "لا سابقة ان تدفع دولة بمفردها تكاليف عمل القوات الدولية"، بينما المثال العراقي الموجه يشكل تهاافتاً يومياً لهذا المنطق.

نعم، اكره ما نقرأ، هو ذلك السيل من "النق" على اميركا، وكأننا ما زلنا نتوقع تعديلاً لقاعدة الكيل بمكيالين، او كأننا نود ان نعتقد ان هذا التسلط الاسرائيلي على القرار الاميركي، فاصل زمني قصير سينقضي غدا ويعود الاميركي بعده لرشده، اي لتفضيلنا. هذا هو المنطق العربي الطائفي في الكلام، ويقتيني ان جل زعماء العرب، يعرفون الحقيقة وهي من جزئين متكاملين: اولهما ان الانحياز الاميركي لاسرائيل ثم يبلغ يوماً شأنه اليوم، لا في ايام جونسون ولا ايام كيسينجر، ولا في سنوات ريفان، انه نوع من التسليم شبه الكامل لاسرائيل بتحديد اهداف ووسائل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، على الارض كما في المنظمات الدولية. وثانيهما ان لا شيء يشي الان بامكانية تغيير حقيقي قريب الاجل في هذا المنحى. لذلك فالنق العربي مضحك والتوهوم العربي مبك.

هذا هو الواقع وقد عبر عنه، عن وعي او عن غير وعي، الناطق الرسمي باسم الخارجية الاميركية منذ ايام. ففي مجال تهيئته الاجواء لتعيين مارتين انديك، (اليهودي الاوستراي الذي عمل عقدا ونيف رئيساً للوبي الاسرائيلي في واشنطن، قبل ان يحصل على الجنسية الاميركية في ايام معدودة، فبعين سفيرا اميركا في اسرائيل) مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، قال الناطق: "انديك يؤيد اسرائيل طبعاً، وهل يعقل ان يسعى امرؤ لهذا المنصب دون ان يكون مؤيداً لاسرائيل؟". الناطق الرسمي على حق، فلعقد ام اثنين مضياً، كان يقال في مديح مرشح لتولي مسؤولية الشرق الاوسط في الحكومة الاميركية انه "متوازن" او انه "معتدل" او انه "قريب من كل الاطراف"، وكان هذا شرطاً لفوزه بالمنصب، حتى لو كانت الحقيقة مختلفة. اما اليوم، مع سيطرة الكونغرس على الخارجية، ومع تسلط اسرائيل على الكونغرس، اصبح يكفي ان يقال عن المرشح انه من "انصار اسرائيل" لتكتمل مزاياه فيفوز بمبتغاه.

غسان سلامة